

التحديات التنموية لإفريقيا بمنظور الأجندة الإفريقية 2013 – 2063

Africa's development challenges in perspective African Agenda 2013-2063

معصم سمير^{*1}

¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، maassam.samir@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2024/01/22 تاريخ القبول: 2024/03/20 تاريخ النشر: 2024/06/01

ملخص:

من خلال هذه المقال، سنقدم رؤية تحليلية تقييمية للتحديات التنموية لإفريقيا بمنظور أجندة 2063، التي تم إطلاقها منذ 2013، كإطار تنموي مستدام وذلك من خلال مناقشة كيفية مواجهة هذه التحديات وفقا للأطروحات الدولية، الإقليمية والمحلية وأهم الحلول التنموية المقترحة وآلياتها التنفيذية للنهوض بالاتحاد الأفريقي مع إلقاء الضوء على أهم معوقات تنفيذها.

كلمات مفتاحية: أجندة 2063، نيباد، الاتحاد الأفريقي، التنمية المستدامة.

تصنيف JEL : Q01، Q00.

Abstract:

Through this article, we will present an analytical and evaluative vision of Africa's development challenges from the perspective of Agenda 2063, which has been launched since 2013, as a sustainable development framework, by discussing ways to confront these challenges in accordance with international, territorial and local proposals and the most important development solutions proposed for the advancement of the African Union and its implementation mechanisms and highlighting the most important obstacles to its implementation.

Keywords: Agenda 2063; NEPAD; African Union; Sustainable Development.

Jel Classification Codes : Q00, Q01.

1. مقدمة : بالرغم من كون إفريقيا غنية بالموارد البشرية والطبيعية والإمكانات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة غير المستغلة، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، وبالرغم من انحسار الحقبة الاستعمارية، لا تزال العديد من البلدان تكافح حتى بعد استقلالها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسلام والأمن لشعوبها.

في ظلّ السياقات الدولية المتسارعة، وإدراك البلدان الإفريقية لأهمية الاندماج في الاقتصاد العالمي، والالحاق بمعطياته الجديدة، وضع قادة الدول الإفريقية إطار توجيهي واستشاري سنة 2013 عرف "بأجندة 2063"، لغرض تجميع جهود القارة وثرواتها الطبيعية والبشرية، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة على امتداد خمس عقود (2013 - 2063)، بهدف بناء قارة تعوّل على طاقات مواردها البشرية لتحقيق اكتفائها الذاتي وتفعيل حضورها الحيوي دوليا، لكن هذا المسعى تعترضه تحديات كثيرة. على ضوء هذه الانشغالات يمكن طرح الإشكالية الآتية:

الإشكالية: إلى أي مدى تجسّد أجندة 2063 رؤية إفريقية متجددة للتنمية قادرة على تطوير الاقتصاديات الإفريقية؟ وما مدى قابليتها للتطبيق في ظل التحديات التي تواجه القارة؟

الفرضيات العلمية: سنحاول الإجابة على إشكالية الدراسة من خلال اختبار الفرضيات التالية:

- إن تخلف القارة الإفريقية عن ركب التنمية العالمي يعود إلى جملة من العوامل التاريخية الداخلية والخارجية التي لازالت تثقل كاهل القارة والتي لم تتمكن حتى الآن من التخلص منها.
- تعتبر إفريقيا شريكا أساسيا في معادلة التنمية العالمية وهي تحظى بمكانة هامة ضمن استراتيجية الأمم المتحدة لتجسيد التنمية المستدامة.

- تندرج أجندة 2063 ضمن الأهداف الألفية لتحقيق التنمية المستدامة لكنها تعبر عن نظرة عقلانية تعترف بخصوصية إفريقيا وتعقد مشكلاتها بفعل عامل الزمن والتاريخ.

أهداف البحث: إن الهدف من معالجة موضوع مستجد كموضوع الاجندة الإفريقية 2063 هو في الواقع محاولة للتفكير العلمي الهادف في هذه الاستراتيجية لتنمية إفريقيا والتي تحتاج رؤية موضوعية علمية تضيف للمعارف العملية ومعارف الخبرة زاوية موضوعية تقيم الأهداف في حذاتها لاسيما إذا كانت من خلال نظرة مقارنة مع المبادرة السابقة مبادرة النيباد ويمكن اجمال هذه الاهداف فيما يلي:

- تقييم أداء الدول الإفريقية في تجسيد الأجندة الإفريقية 2063، بالاعتماد على الإحصائيات المتوفرة.

■ إبراز بعض الدلالات العميقة التي يثيرها موضوع التنمية المستدامة، كخيار استراتيجي اعتمدته العديد من الدول من أجل تحقيق أمنها الغذائي، البيئي، الإنساني ومن خلال ذلك الأمن القومي.

المنهج المتبع:

تم الاعتماد في بناء الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي، لتحزئة الظواهر والمشكلات البحثية إلى العناصر الأولية التي تُكوّنها؛ لتسهيل عملية الدراسة، ثم تقدم بعض التعاريف وعرض بعض الإحصائيات والارقام المرتبطة بالمسألة البحثية، حيث يمكننا هذا المنهج من جمع كم كبير من البيانات والمعلومات البحثية، ثم تحليلها وصولاً إلى إيجاد تفسيرات منطقية لها مثبتة بالقرائن والأدلة، وتحتاج تلك التفسيرات المنطقية لربط الموضوع بسياقاته التاريخية كمحدد أساسي في بناء الفهم الشامل للموضوع مما جعل البحث يركز أيضاً على المنهج التاريخي، عبر تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليها المستقبل، وربما حل عددٍ من العقبات والمشاكل المعاصرة على ضوء خبرات تلك الأحداث الماضية، مما يمكننا من تتبع التطور التاريخي لمشروع أجندة أفريقيا 2063، حيث نسلط الضوء على الاستراتيجيات التنموية للقارة الإفريقية قبل خطة التنمية العشرية للأجندة، مروراً بمبادرة النيباد، للوقوف على سيورة الأهداف المسطرة، و آفاقها؛ كما سيتم استخدام المنهج المقارن لإبراز بعض أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين المبادرات السابقة من جهة والأجندة الإفريقية 2063 من جهة ثانية، وللإجابة عن أسباب ظهور هذه الأجندة وسبب تراجع بقية المبادرات.

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات المصاغة، تم استعراض الأهداف، الآليات والاستراتيجيات التنموية المعتمدة من طرف الاتحاد الإفريقي وربطها بالواقع الإفريقي مع تحليل محتواها، وفقاً للبنية الهيكلية المختارة لهذه الدراسة، حيث تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور رئيسية، يتناول كل محور منها ثلاثة نقاط ثانوية بالدراسة والتحليل.

2. التحديات التي تواجه إفريقيا: تعد إفريقيا ثاني قارات العالم مساحة وأولها من حيث عدد الدول (تبلغ حالياً 54 دولة)، وتصنف ضمن دائرة العالم الثالث والمتخلف، اتخذها الاستعمار في العصور الوسطى أرضاً لجلب العبيد، ثم جعلها مصدراً للمواد الأولية للدول الصناعية المتقدمة بعد ذلك، مما تسبب في الحد من نخوض دول هذه القارة، وادخلها في دوامة التخلف والصراعات السياسية والأمنية العنيفة، بناءً على ذلك، سنحاول التعرض في هذا المقال، إلى أهم التحديات الرئيسية التي تواجه الدول الإفريقية للنهوض بشعبها وإحداث الطفرة التنموية التي تتطلع إليها، لبلوغ مصاف نظيرتها المتقدمة:

1.2 التحديات السياسية: ورثت معظم دول القارة الإفريقية مشاكل أعاقَت عملية البناء الوطني فيها، من أهمها مشكلة الحدود السياسية التي ورثتها عن الاستعمار وضعف مستوى المؤسسة نتيجة السياسات التي مورست على المجتمع الإفريقي طوال أزيد من ستين سنة من الاحتلال جعلته يفقد هويته وانتمائه، ما تزال آثارها حتى اليوم (سليماني يوسف، 2020، ص71). تحولت إفريقيا جراء ذلك الضعف المؤسساتي إلى ساحة للانقلابات العسكرية، التي أصبحت أفضل وسيلة للانتقال إلى السلطة، فتراجعت ثقافة الانتخابات والتعددية والمنافسة النزيهة (Giovanni, 2021)، وتساعدت نزعة التوريث في الأنظمة مثل ما حدث في (الطوغو سنة 2005، جمهورية الكونغو الديمقراطية سنة 2001، الغابون سنة 2009...) وحتى في مصر وليبيا قبل ما عرف بثورات الربيع العربي (سيد أحمد ولد أمير، 2017، ص5).

تعيش إفريقيا ثلاث ثورات أساسية: الثورة ضد الحكام السياسيين، ثورات ضد الحزب المهيمن، ثورات ضد المؤسسات السياسية (بوالرويح سماعيل، 2021، ص231)، ومع الصراع المستمر بين المجتمع المهمش والفقير والدولة التي تستحوذ على مصادر القوة والسيطرة، يتأسس عنف سياسي بين طبقة تعيش كما سماها "تيد روبرت غير" القهر الاقتصادي والحرمان النسبي (تيد روبرت غير، 2004، ص202) وسلطة غير قادرة على تحقيق الحد الأدنى من مطالب شعوبها، وهذا في ظل الثورات التكنولوجية والرقمية التي يعرفها العالم و يجعل هؤلاء المحكومين على اطلاع جيد بما يحدث في الدول الأخرى، إنها ثورة من الإحباطات المتزايدة - كما يصفها البعض - نتيجة الإفلاس السياسي لأنظمة انقلابية، تفتقد لسلطة شرعية يعرفها "تالكوت بارسونز": "بالقدرة على جعل الوحدات المنتمية إلى نسق التنظيم الجماعي وفيه بالتزاماتها"، (برتراند باداي وغي هيرمت، 2013، ص195)، وصل معها حد الاستنزاف السياسي إلى حرمان الفرد من حقه في العيش (ملتقى التواصل والتداخل في إفريقيا، 2006، ص179)، وحول الفئات المحرومة إلى قنابل موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت مما أدى الى بروز التنظيمات المسلحة وفتح المجال للتدخل الأجنبي بدعوة محاربة التطرف والإرهاب.

في هذه النقطة نشير إلى أن عدد الانقلابات العسكرية في إفريقيا منذ 1960 إلى غاية سنة 2000؛ قد بلغ إثنان وثمانون (82) انقلابا عسكريا؛ مرتين في مالي، غينيا، السودان، وبورندي، (Joseph Siegle, 2022, p01) إضافة إلى انقلابات أخرى في العقد الأخير مثل:

السنة	البلد
11 أبريل 2019	السودان
2020	مالي
2021	تشاد في أبريل 2021 مالي في مايو 2021 غينيا في سبتمبر 2021
سبتمبر 2022	بوركينافاسو
يوليو 2023	النيجر
غشت 2023	الغابون

إن عدم التوافق على العملية السياسية داخل الدولة والاعتماد على القوة لفرض السيطرة على المجتمع، يبين حجم الضعف الوظيفي لحكومات هذه الدول ويؤسس لنظم سياسية ضعيفة قابلة للمساومات الخارجية، ومحكومة بالتبعية للحلفاء الخارجيين على حساب الداخل المتدهور اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا بالدرجة الأولى* (ويكن فازية، 2020، ص262)، مما أعاق أي تجربة تكامل اقتصادي قوي، فتأسيس تنمية مشتركة يحتاج إلى بناء الدولة القوية المتوافقة مع مجتمعتها في الاتجاهات واندماج في الهدف الأساسي وتفكيك قواعد التبعية للدول الاستعمارية التي باتت إشكالية حقيقية للنظم الحاكمة ومسؤولية تحملها النخب الحاكمة وتحد أساسي لوضع أرضية للانطلاق نحو الحداثة.

2.2 التحديات الاقتصادية: إن فشل السياسات الاقتصادية التنموية للدول الإفريقية وخياراتها الاستراتيجية أدى إلى تفشي الفقر وارتفاع لمعدلات المديونية، وكذا اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، (ملتقى التواصل والتداخل في إفريقيا، 2006، ص180) وهذا بالرغم من امتلاك القارة لأكثر من 30% من احتياطي المعادن، وأكثر من 125 مليار برميل من النفط وحوالي 9.7 مليار برميل من الغاز الطبيعي في مساحة قدرها 30 كلم² تحيطها البحار والمحيطات من كل جانب، (أمريو وردية، 2021، ص503).

* كما حدث بين قبيلتي "الهوتو والتوتسي" في رواندا التي تجمعهم نفس التقاليد والهوية والتاريخ، غير أن التدخل البلجيكي والألماني في دعم أقلية التوتسي بامتيازات عسكرية واقتصادية أوجع الصراع وعمق الشرخ

يعاني الهيكل الاقتصادي في الدول الإفريقية من تمايز قطاعي كبير، فبينما تركز الدول النفطية في تغطية تكاليفها الاقتصادية على الجباية البترولية، تركز أخرى على قطاع الزراعة مثلا، مما يحدث اختلال في هيكل الإنتاج (م.ع.د، العمل اللائق من أجل تنمية إفريقيا، 2003، ص11)، كما تقوم أغلب تلك الاقتصاديات على الوسائل التقليدية للإنتاج، مع التقلبات المناخية وأزمة التصحر التي تعصف بالقارة، الأمر الذي يعمق من عدم كفاية الإنتاج لسد الحاجيات الأساسية للشعوب الإفريقية في ظل غياب التصنيع، وغياب فرص التشغيل للحد من تزايد البطالة، وعدم التوازن بين النمو الذي تحقّقه في الناتج الإجمالي، الذي قدر بين عامي 2010 و2014 بـ 1% مقابل 41% في التوظيف، فمن المتوقع أن ينظم 100 مليون شخص إلى قائمة العاطلين عن العمل (مجموعة بنك التنمية الإفريقي، 2019، ص7).

مع هذه التناقضات الاقتصادية بين وفرة الموارد وغياب الاستهلاك ارتفع الدين العام الإفريقي بين عامي 2008 و2019 من (28% إلى 56% من الناتج الإجمالي) (Emma, 2022)، إضافة إلى تزايد معدلات التضخم تلقائيا لغياب الإنتاج ونقص الاستثمارات، التي تخلق الفرص لبداية المشاريع التنموية، حيث يعد نصيب القارة السمراء من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيف مقارنة بالنسب العالمية، حيث تتركز الاستثمارات الخارجية على استخراج وتصدير المواد الخام دون تكريرها واستثمارها في عمليات التصنيع المحلي، وبذلك، يتم بيع الثروات الطبيعية بثمن بخس، لا يتناسب مع الحاجيات المالية للدول، ويمكن تفسير قلة الاستثمار الأجنبي في البلدان الإفريقية بعدة أسباب، لعل أهمها عدم الاستقرار السياسي، حالات الانفلات الأمني، انتشار الحروب الأهلية، الانقلابات العسكرية، تدهور البنى التحتية، عدم وضوح السياسات الاقتصادية، قلة الأطر التشريعية والمؤسسية المنظمة للاستثمار، وشيوع البيروقراطية الإدارية. (أنور الجمعاوي، 2022).

3.2 التحديات الأمنية: أدى ضعف الدولة وانحسار وظائفها، وعدم قدرتها على استيعاب المجتمع بمختلف انتماءاته العقائدية أو المذهبية أو العرقية أو الحزبية إلى بروز عدد كبير من البؤر الساخنة التي تحمل مشروع الانفصال عن الدولة المركزية التي تعاني الفشل الدولي وعدم القدرة على صياغة سياسة توافقية تتحمل كل المناطق وتربط الهيآت المركزية بنظيرتها المحلية، وتحدّد ذلك أيضا في عدد من النزاعات الإثنية والعرقية ذات الأبعاد الدينية، الأمر الذي جعل إفريقيا من أسخن القارات في العالم من حيث النزعات الانفصالية المسلحة التي تهدد الدولة وتضعفها أمنيا، اقتصاديا، سياسيا وعسكريا مثل ما حدث مع إقليم بيافر 1967-1970 في نيجيريا (عمي ذهبية، 2021، ص493) والسودان في دارفور، والأزواد في

شمال مالي، جزيرة بيوكو في غينيا الاستوائية، جزر الزنجبار في تنزانيا، روبنزورو في أوغندا، أرض الصومال في الصومال وغيرها .

ورغم أن فشل السياسات التنموية المعتمدة من أهم أسباب الهشاشة الأمنية في الدول الإفريقية إلا أن العامل الخارجي، هو الذي تسبب في تأزيم هذا الفشل وديمومته لإضعاف الدولة وخلق حاجة الدولة المنهكة للدعم الخارجي، ناهيك عن الخلفية التاريخية لتلك الدول المثقلة بتبعات المشروع الاستعماري في العالم والذي قسّمه وظيفيا بما يعرف بـ "تقسيم العمل الدولي" القائم على إبقاء دول العالم الثالث موردا للمواد الأولية فقط، مما جعل من الأهداف الاستراتيجية للدول الكبرى الإبقاء على حالة عدم الاستقرار واللاأمن بالقارة، والتأكيد المستمر على التقسيم.

ضف إلى ذلك، ارتفاع معدلات العنف السياسي وعدم الاستقرار وازدياد انتشار وتوسع الأنشطة التخريبية والتهريب والإرهاب في الدول المحيطة بمختلف البؤر، خاصة دول الساحل الإفريقي كما توضحه الخريطة أدناه، هذا ما جعل الدول القريبة من هذه المناطق الساخنة تهتم بالقضايا الأمنية الإقليمية أكثر من قضايا التنمية في الداخل أو على المستوى الخارجي.

الشكل 1: خريطة انتشار التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي



المصدر: ولد الصديق ميلود، 2022.

تزامنا مع ضعف الدولة في حماية الحدود التي باتت سهلة الاختراق، وانتقال الأسلحة وخاصة الخفيفة منها بين الجماعات الوظيفية (التي تنفذ الأجنداث الخارجية)، ونتيجة للبروز المتكرر للزعات الانفصالية والاعتماد على النفوذ الأجنبي، حيث أصبحت عملية إيجاد حلول تسوية سياسية أمر بالغ التعقيد، بحكم ارتباط هذه الجماعات بالفواعل الخارجية، لاسيما في ظل ما يوفره الانتماء للجماعات المسلحة من فرص اقتصادية نتيجة التمويلات والأجور التي يحصل عليها المجندون مقابل انخراطهم في

التنظيم، في ظل تفشي البطالة والتأزم الشبه كامل للوضع الاقتصادي. (مسيح الدين تسعديت، 2016، ص103). إن الضعف الداخلي للمؤسسات السياسية وتصدع الجبهة الداخلية للمجتمع وعدم استقرار الوضعية الأمنية للقارة هي محصلة منطقتي لمخرجات التفاعل السليبي بين هشاشة مؤسساتية وضعف مجتمعي وفشل اقتصادي وتنموي، فهي فعلا صورة مصغرة لتراكمات سلبية شاملة.

3. مواجهة التحديات الإفريقية وفقا للأطروحات الدولية، الإقليمية والمحلية

1.3 الحلول المقترحة من طرف الهيئات الدولية: انطلاقا من الأهمية التي تكتسيها معايير العمل الدولية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للعمل اللائق وباعتبار أن لهذه المعايير وظيفة أساسية لمنظمة العمل الدولية منذ نشأتها، فقد لوحظ أن الاتفاقيات المعنية بالسلامة والصحة المهنيين والأجور ووقت العمل والضمان الاجتماعي تفتقر إلى التصديق في الأقاليم، رغم التصديق عليها في إفريقيا (منظمة العمل الدولية، 2011، ص22 و23)، فقد أشادت ممثلة مكتب العمل الدولي "كليوبترا دومبيا اونزي" بالإنجازات والتحديات وكيفية تحقيق برنامج العمل اللائق بالرغم من آثار الأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية في العديد من هذه البلدان، كما أطلقت حملات لتعزيز التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن الإدارة السليمة، بالإضافة إلى خطط العمل الموضوعة لدعم التصديق والتنفيذ للسلامة والصحة المهنيين، واتفاقية العمل البحري 2006 واتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك 2007، واتفاقية العمال المنزليين 2011.

أجمعت كل التقارير على أن هيآت العمل الدولية استلهمت إطارا مؤسسيا ملائما يدعم آليات التمويل المستحدثة وطنيا، بالإضافة إلى تنسيق فعال لجميع أنشطة معايير العمل الدولي من داخل وزارات العمل الوطنية وخارجها، للقضاء على كل أشكال عمالة الأطفال، إلى جانب ذلك، تم الاتفاق على تخصيص موارد من الميزانيات الوطنية لتعزيز تنفيذ هذه الاتفاقيات بغية تدعيم المكاسب المتأتية عن المشاريع التي سبقت وقدمت منظمة العمل الدولية الدعم لها.

2.3 الحلول المقترحة من طرف الفواعل الإقليمية: رافع رئيس جمهورية جنوب إفريقيا السابق "جاكوب جيدليليليكزا زوما"، من أجل فكرة العمل اللائق في إفريقيا رغم التاريخ الصعب للقارة، من أجل أن تعمل جاهدة للتخلص من إرثها المؤلم وتمهد لطريق جديد نحو التنمية، يضمن المحافظة على حقوق العمال، حيث انتزع عمال جنوب إفريقيا بنضالهم في تحرير بلدهم، حقهم دستوريا، ورغم أن تعزيز العمل اللائق سيتطلب سياسة منسقة إلا أنها تبقى أفضل وسيلة يمكن أن تستعملها جنوب إفريقيا لمواجهة

مشكلات الفقر، البطالة وعدم المساواة، وقد حددت جنوب إفريقيا في هذا السياق هدفا يقضي بتوفير خمس ملايين وظيفة، ولتحقيق ذلك كان لزاما إتباع سياسة تجارية وصناعية توفر العمل اللائق على المستوى الوطني وتوسع هامش الحرية النقابية، لاسيما في الاقتصاد غير المنظم والزراعة، وتدابير أخرى كامتلاك وسائل العمل ومكافحة عمالة الأطفال، تدعيم قدرات الهيئات المحلية ومواكبة البلد للتطورات التكنولوجية وكذا إنشاء الهياكل الإدارية اللازمة وتدعيمها من أجل تعزيز سيادة القانون وإضفاء الطابع المحلي على الاتفاقيات المصادق عليها، مع تعزيز القدرة التنافسية وزيادة إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (منظمة العمل الدولية، 2011، ص4).

أما على مستوى برامج التعاون الإقليمي، فقد تم إدماج الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا في سوق مشتركة تشمل 26 بلدا و 200 مليون نسمة، ما ولد ناتجا محليا إجماليا يصل إلى 264 مليار دولار أمريكي، الشيء الذي جعل الحكومات تسعى إلى لعب دور رئيسي بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين للانتقال من الحوار إلى الشراكات في مجال توفير الوظائف، ويطلب من الوكالات الدولية القوية أن توفر الدعم التقني والتوجيه اللازم في هذا المجال، مع التأكيد على ضرورة أن تجد البلدان الإفريقية طرق تعاون جديدة مستقبلا.

لم يترجم النمو السريع الذي شهدته إفريقيا إلى فرص عمالة منتجة وعمل لائق للجميع، وقبل حدوث الأزمة المالية ساد اعتقاد مفاده أن إلغاء بعض التنظيمات والقوانين سيسرع عملية النمو وأن العملة من شأنها أن توفر التقدم والتطور للجميع مع تحديث المجتمعات والدول الناشئة على شاكلة التحديث التي عرفتها المجتمعات الغربية، غير أنه أصبح من الواضح الآن أن النمو الذي شهدته القارة كان مدفوعا من الخارج، والقطاعات المسؤولة عن النمو الاقتصادي كانت القطاعات المعنية باستخراج الموارد، وإدماج العمالة المنتجة. ويبقى البحث عن العمل اللائق يشكل تحديا بارزا للقارة على الجميع المساهمة بفعالية على تجسيده. (منظمة العمل الدولية، 2011، ص5).

إن الجهود تتضافر في إفريقيا سعيا إلى تحقيق نمو شامل يوفر وظائف لائقة لمواجهة التحديات الداخلية، كهجرة اليد العاملة وقلة القدرات والخبرات وانخفاض مستوى الأنشطة الصناعية وتفشي الفقر، وازدادت في العقدين الأخيرين حصة الفقراء العاملين في العالم، الذين يعيشون في إفريقيا، حيث أشار التقرير عن التنمية في العالم الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2010، إلى ضرورة خلق 100 مليون وظيفة منتجة للتخفيف من حدة الفقر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010).

جدير بالذكر، بأن أغلبية البلدان الإفريقية تواجه تحديات مشابهة، رغم التفاوت في درجة المشاكل ولا يمكن للنمو الاقتصادي وحده تأمين قدرات القارة، بل ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية تشمل توفير الدعم للقطاع الموازي لمواكبة الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وتنمية المهارات والتركيز على توفير اليد العاملة والحماية الاجتماعية، وتنمية البنية التحتية، بما في ذلك النقل البري لاسيما القطارات.

ويعد نصيب القارة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيف مقارنة بغيرها من الأقاليم في العالم، حيث تتركز أغلب الاستثمارات الخارجية على استخراج المواد الخام وتصديرها من دون تكريرها واستثمارها في عمليات التصنيع المحلي، وبذلك يتم بيع الثروات الطبيعية بثمن منخفض جداً، لا يتناسب مع حاجيات الخزينة المالية للدول الإفريقية.

ويمكن تفسير محدودية الإقبال الأجنبي على الاستثمار في البلدان الإفريقية بعدة أسباب، أهمها عدم وضوح السياسات الاقتصادية على المدى القريب والبعيد، وقلة الأطر التشريعية والمؤسسية المنظمة للاستثمار، وانتشار البيروقراطية الإدارية وانخفاض معدلات الربح، وارتفاع تكاليف الإنتاج، ناهيك عن الأسباب المرتبطة بعدم الاستقرار السياسي، كالانفلات الأمني، الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية، كل هذه المعطيات مجتمعة تنفر المستثمرين الأجانب، ولا تشجعهم على الاستقرار في إفريقيا والاستثمار فيها بشكل مستدام (أنور الجمعاوي، 2022).

3.3 الحلول المقترحة من طرف الهيئات المحلية: لقد دعمت الكثير من التقارير فكرة أن السياسات المختارة يجب أن تكون خاصة بكل بلد وينبغي أن تسعى إلى تحقيق التوازن بين القطاعات، وأن يستند اختيار القطاعات إلى عدد من المعايير يمكن انتقاء بعضها لما تملكه من إمكانيات للنمو المطلوب وهو أمر هام لرفع الأجور ومستويات المعيشة، ويمكن انتقاء بعضها الآخر لما تملكه من إمكانيات استيعاب اليد العاملة، مع تفضيل العمل مع المجموعات والقطاعات التي تملك أصلاً بعض القدرات على الإنتاج وتنظيم المشاريع وتفاذي الانطلاق من العدم، ومن المهم أيضاً تكريس الشفافية لتجنب الانحرافات والتجاوزات في الحوافز القطاعية (منظمة العمل الدولية، 2011، ص 11).

4. الحلول التنموية المقترحة للنهوض بالاتحاد الأفريقي وفقاً للأجندة الإفريقية 2013-2063

خلال الاجتماع المخصص للاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية 1963-2013، وقّع الزعماء الأفارقة وثيقة تتضمن طموحاتهم للعقد الخمس القادمة، سميت بـ"أجندة

2063"، وهي رؤية مشتركة وإطار توجيهي واستشاري يهدف إلى توحيد إفريقيا وتجميع جهودها وثرواتها الطبيعية والبشرية، لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وتكفل إحداث تحول بنيوي لبلوغ مرحلة الاندماج التي تم استشرافها في خطة عمل لاغوس 1980، بشأن اعتماد قدرات القارة، ومعاهدة أبوجا 2001 المنشئة للنبياد، وإعلان مونروفيا 2010 (وسيلة شابو، 2020، ص 01)، لتجسيد هذه الأجندة، تم رسم الهدف العام في التشريعات المحلية لمجموع دول الاتحاد من أجل توفير الدعم التقني لمفوضية الاتحاد الأفريقي لمساعدة الدول الأعضاء على صياغة رؤى جديدة للتنمية وفق التحول الاجتماعي والاقتصادي الحاصل في عموم العالم، تتمحور كلها حول إفريقيا من خلال الاستفادة من الإطار القاري العام، وفقا لخطة تنفيذية عشرية.

1.4 اعتماد الأجندة الإفريقية 2013-2063: في ظلّ التحولات الدولية الكبيرة، أدركت البلدان الإفريقية أهمية الاندماج الفاعل في الاقتصاد العالمي، وضرورة اللحاق بركب الدول المتطورة وبناء قارة مزدهرة وموحدة، يسودها القانون وتحكمها مؤسسات رشيدة، تعوّل على طاقات أبنائها في تحقيق الاكتفاء الذاتي وفي تفعيل حضورها الحيوي على الصعيد الدولي، وتحمل هذه الأجندة في طياتها عدّة طموحات وتحديات، (أنور الجمعاوي، 2022)، أبرزها التطلعات السبع الواردة في الوثيقة الإطار لأجندة الاتحاد الإفريقي 2063، المتبناة في مؤتمر الاتحاد الإفريقي في دورته العادية الـ 24 المنعقدة في 31 يناير 2015 الآتي ذكرها (تقرير مفوضية الاتحاد الإفريقي):

- إفريقيا تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة؛
- قارة متكاملة وموحدة سياسياً، تستند إلى المثل العليا للوحدة الإفريقية الشاملة؛
- قارة أفريقية يسودها الحكم الرشيد، الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان، العدالة وسيادة القانون؛
- إفريقيا مسالمة وآمنة.
- قارة أفريقية بهوية ثقافية وقيم وأخلاقيات قوية.
- إفريقيا تكون التنمية فيها قائمة على الشعوب وتعتمد بشكل خاص على إمكانات النساء والشباب؛
- إفريقيا كعنصر فاعل وشريك قوي ومؤثر على الساحة العالمية.

هذه التطلعات السبعة تمخضت عنها الأهداف الاستراتيجية العشرون للأجندة، أنظر الشكل رقم (02):

الشكل 2: الأهداف الاستراتيجية العشرة للأجندة



المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، المشهد الإفريقي السياق التنموي القادم/مجلس الوزراء/مصر، ب.س، ب.ص

<https://experience.arcgis.com/experience/ff6b40dfd8794b5fb19ddec34787e58b>

لتجسيد هذه الخطوة، دعا اجتماع الخبراء بشأن إستراتيجية تمويل أجندة 2063 وتعبئة الموارد المحلية والشراكة، الذي شارك في تنظيمه كل من البنك الإفريقي للتنمية، مفوضية الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا في الفترة الممتدة من 13 إلى 15 ديسمبر 2016، إلى إعداد دليل تمويل أجندة 2063، برنامج تنسيق وتعبئة الموارد المحلية، الإطار التأسيسي وكذا رسم خارطة طريق لتنفيذ هذه العملية. (الاتحاد الإفريقي، 2017، ص9)،

2.4 الخطة التنفيذية للديشورية الأولى لأجندة إفريقيا 2063: تعتبر هذه الخطة أولى الخطط التنفيذية الفرعية لأجندة إفريقيا 2063، وهي خطة للفترة (2013 – 2023)، تهدف إلى رسم أهداف بعينها مع تحديد الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة، تقديم المعلومات لمختلف الأطراف على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية؛ بشأن النتائج والمخرجات المتوقعة خلال مدة هذه الخطة، مع تحديد المسؤوليات المتعلقة بعمليات التنفيذ والمتابعة والتقييم، لضمان توفر الموارد والامكانيات المادية والمالية، مع التأكيد على انخراط المواطنين فيها، وقد تضمنت هذه الخطة التركيز على أربعة عوامل رئيسية مؤثرة على التطلعات والأهداف والأولويات الواردة في أجندة إفريقيا 2063، والمتمثلة في (محمود زكريا، 2021):

• البرامج الرئيسية لأجندة إفريقيا 2063: تشمل المبادرات الرئيسية التي تم تحديدها من أجل تسريع وتيرة النمو والتنمية الاقتصادية وتعزيز الهوية المشتركة المبنية على التاريخ والثقافة، وتتضمن مشروعات حول البنية التحتية والتعليم والعلوم والتكنولوجيا والفن والثقافة، ومبادرات متعلقة بتوفير بيئة آمنة في القارة الإفريقية؛

• الأولويات التنموية على المستوى الوطني والتجمعات الاقتصادية الإقليمية في المدى المتوسط، تتمثل في النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، تنمية رأس المال البشري، تنمية القيمة المضافة لقطاع الزراعة وأعماله التجارية، توفير فرص العمل لاسيما للمرأة والشباب، تعزيز الحكم الرشيد في كل المؤسسات بما فيها تلك التي توصف بأنها قوية، تطوير البنية التحتية، الحماية الاجتماعية، السلم والأمن، الرياضة والفن والثقافة، الإبداع والتكنولوجيا والعلوم، فضلاً عن التصنيع؛

• الأطر القارية، تم تطويرها من أجل دعم التنمية في قطاعات رئيسية في إفريقيا كالزراعة، التجارة، النقل، الطاقة والتعدين، وتعد هذه القطاعات محورية في تمكين الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي لتحقيق أهدافهم التنموية؛

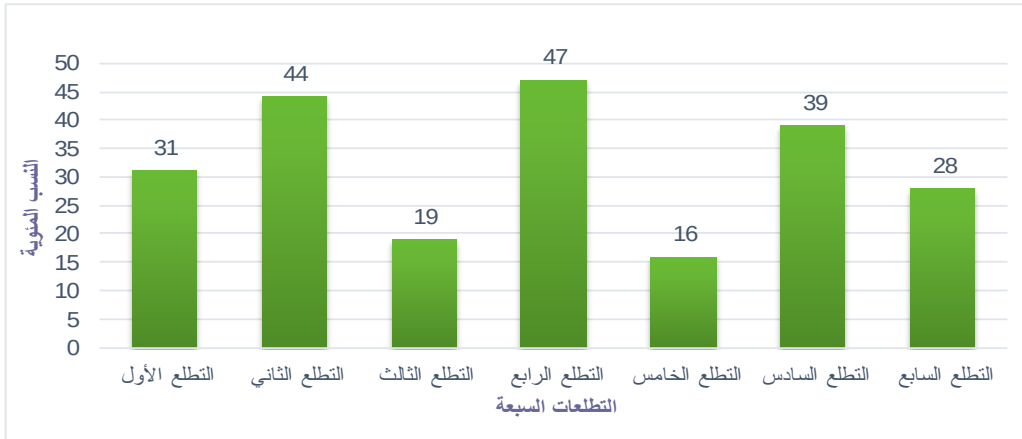
• المخرجات التحويلية الرئيسية لأجندة إفريقيا 2063، لقد حددت الأجندة مجموعة من المكاسب الرئيسية المتوقع أن يتم تحقيقها وذلك في حال تبني وتنفيذ مختلف الأطر الواردة في الخطة العشرية الأولى. حدد الاتحاد الأفريقي عددا من المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في تمويل الخطة العشرية الأولى، من أهمها الزيادات من الميزانيات الوطنية لدول القارة، رغم ما يثيره ذلك من إشكاليات في ظل فقر وعجز هذه الميزانيات في دول إفريقية كثيرة، والإسهام التمويلي من القطاع الخاص، وأسواق رأس المال الخاص، والقروض الميسرة، والقروض التجارية، والأسهم والصكوك الأخرى، إلى جانب الاستثمارات الأجنبية، واستثمارات المحافظة بواسطة القطاع الخاص، من دون إغفال أهمية الاعتماد على الموارد المحلية، رغم أن الاجندة الإفريقية تؤكد على أن القارة تحتاج إلى أكثر من تجميع لهذه الموارد، بل إلى إيجاد وتفعيل سبل وآليات لتوجيه هذه الموارد وكذا مصادر تمويل فعالة وشاملة، مما يستوجب رفع مستوى المبادلات التجارية والمعاملات المالية الموجودة، مع استحداث أدوات تبادل تجارية أخرى، وتبني آليات تسهل تنمية المشروعات ذات الصلة، وتطوير البنية التحتية للمعلومات وإنشاء أدوات لتقاسم المخاطر والضمانات لاجتثاث خطر الاستثمار في الأوراق المالية الإفريقية، وهو ما ينبغي أن يتم تحت إشراف اللجنة الوزارية لأجندة الاتحاد الأفريقي 2063 وأمانتها.

كذلك تؤكد الأجندة على أهمية تعظيم (Maximization) الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا لما له من تأثير في تنفيذها وتجسيد خططها المحلية، لاسيما منها الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، روسيا، الهند، تركيا، كوريا الجنوبية، دول أمريكا الجنوبية، وجامعة الدول العربية وذلك في إطار خطة شاملة لإدارة هذه الشراكات بما يخدم المشروعات الرائدة لأجندة 2063، ويمكن دول القارة من التنمية المنشودة (باسم رزق، 2023، ص 6-45).

3.4 تقييم الخطة العشرية الأولى لأجندة إفريقيا 2063: يمكن تقييم مخرجات الخطة على مستويين رئيسيين وهما: التطلعات والأهداف. في هذا الإطار، يمكن القول إن نسبة التقدم المحرز بشأن تحقيق مجمل التطلعات بلغت نحو (33%) مع التسليم بتفاوت نسب التقدم على مستوى السبعة تطلعات، التي تهدف في مجملها إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في إفريقيا على مختلف المستويات، حيث سجل التطلع الرابع أعلى نسبة تقدم حيث بلغت نحو (47%)، يليه التطلع الثاني بنسبة تقدم بلغت نحو (44%)، في حين سجل التطلع الخامس أدنى نسبة تقدم حيث بلغت (16%)، كما يوضحه الشكل رقم (03).

(محمود زكريا، 2021).

الشكل 3: التقدم المحرز على مستوى التطلعات الواردة في أجندة إفريقيا 2063

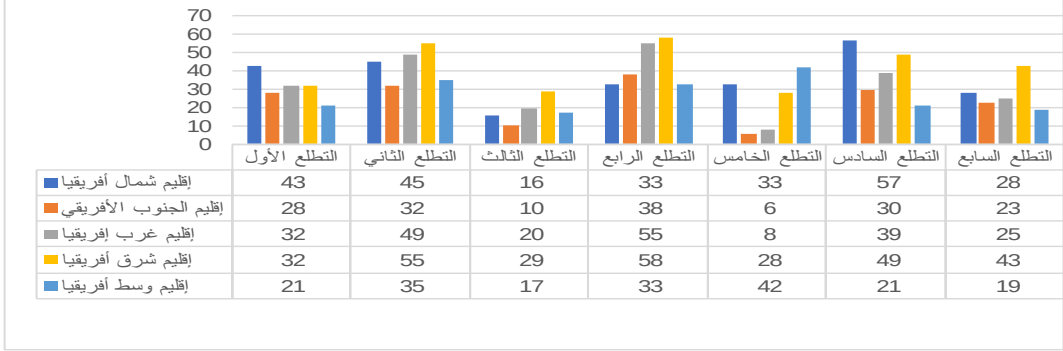


المصدر: الشكل من تحيين الباحث بالاعتماد على <https://pharostudies.com/?p=7620>

وقد تباينت الأقاليم الإفريقية الفرعية بشأن نسب التقدم المسجلة على مستوى هذه التطلعات، حيث حققت أقاليم الجنوب والغرب والشرق أعلى مستوى للتقدم في التطلع الرابع وذلك بنسب بلغت (38%) و(55%) و(58%) على الترتيب، في حين حقق إقليم الشمال أعلى مستوى للتقدم في

التطلع السادس بنسبة بلغت (57%)، بينما حقق إقليم الوسط أعلى مستوى للتقدم في التطلع الخامس بنسبة بلغت (42%)، أنظر الشكل رقم (04).

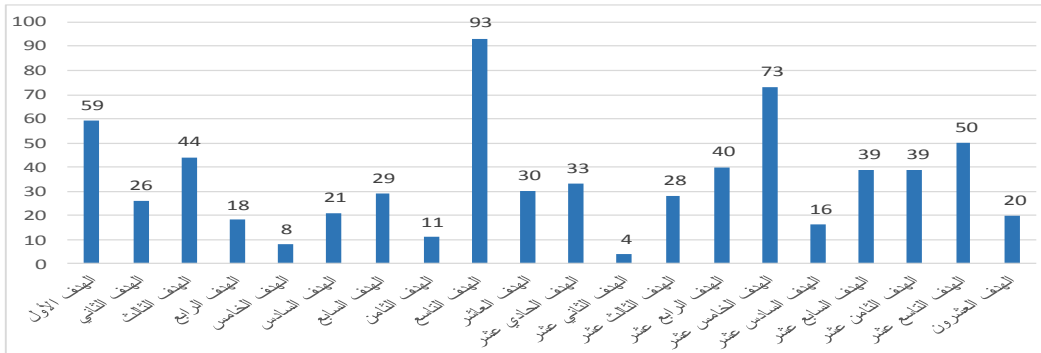
الشكل 4: التقدم الحاصل على مستوى التطلعات لأجندة إفريقيا 2063 وفقا للأقاليم الإفريقية الفرعية



المصدر: الشكل من تحين الباحث بالاعتماد على <https://pharostudies.com/?p=7620>

وعلى مستوى الأهداف والبالغ عددها (20) والالزمة لتحقيق التطلعات السبعة، فيلاحظ أن ثمة تفاوت في مستوى التقدم المحقق بين هذه الأهداف، حيث سجل الهدف التاسع أعلى نسبة تقدم بلغت نحو (93%)، وفي المقابل سجل الهدف الثاني عشر أدنى نسبة تقدم حيث بلغت نحو (4%)، ويمكن القول بأن هناك أربعة أهداف فقط هي التي بلغت أو تجاوزت فيها نسبة التقدم (50%)، وهي الأهداف رقم (1، 9، 15، 19)، في حين انخفض مستوى التقدم لباقي الأهداف عن هذه النسبة، انظر الشكل رقم (05).

الشكل 5: التقدم المحرز على مستوى الأهداف الواردة في تنفيذ أجندة 2063



المصدر: الشكل من تحين الباحث بالاعتماد على <https://pharostudies.com/?p=7620>

5. تحليل النتائج: من أبرز النتائج التي وصلت إليها هذه الدراسة نذكر ما يلي:

- تسجيل وعي لدى الدول الإفريقية بأهمية الاندماج الفاعل في الاقتصاد العالمي، وضرورة اللحاق بركب الدول المتقدمة في ظلّ المتغيّرات الدولية المتسارعة، وأدركت أهمية بناء قارّة، يكمن في تحقيق اكتفائها الذاتي وفي تفعيل حضورها الحيوي على الصعيد الدولي.

- أن القارة بحاجة إلى برامج مكثفة للتعاون الإقليمي، من أجل إدماج التكتلات الاقتصادية للقارة في سوق مشتركة تشمل أغلب الدول الإفريقية إن لم نقل كلها، ويتحتم على الحكومات أن تضطلع بدور رئيسي بتعاون الشركاء الاجتماعيين والانتقال من الحوار إلى الشراكات في مختلف المجالات، مع ضرورة بحث البلدان الإفريقية عن أساليب تعاون جديدة، وتعمل جنبا إلى جنب كشرط مسبق، إذا أرادت تحقيق التنمية.

- أن القارة في إطار كل ذلك تسعى لتحديد الاستراتيجيات اللازمة لضمان إتاحة الموارد والامكانيات وانخراط المواطن الإفريقي كمحور للعملية التنموية في إطار تنفيذ هذه الخطط.

- أن القارة بحاجة الى دعم الوكالات الدولية القوية من أجل توفير التوجيه والدعم التقني في مختلف المجالات، في إطار تعاون إنمائي واعي لا ينظر للأفارقة نظرة تبعية بل حوار شمال - جنوب قائم على الشراكة بمقتضى قاعدة رابح رابح.

- لقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية القائلة بأن تحلف القارة الإفريقية عن ركب التنمية العالمي يعود إلى جملة من العوامل التاريخية الداخلية والخارجية التي لازالت تثقل كاهل القارة والتي لم تتمكن حتى الآن من التخلص منها.

- أيضا لقد أكدت الدراسة صحة الفرضية التي تعتبر إفريقيا شريكا أساسيا في معادلة التنمية العالمية وهي تحظى بمكانة هامة ضمن استراتيجية الأمم المتحدة لتجسيد التنمية المستدامة.

- تدرج أجندة 2063، ضمن الأهداف الألفية لتحقيق التنمية المستدامة وتعبر عن نظرة عقلانية تعترف بخصوصية إفريقيا وتعقد مشكلاتها بفعل عامل الزمن والتاريخ؛ تبقى هذه الفرضية قيد الدراسة وتحتاج إلى مزيد من الوقت لإثبات مدى صحتها من عدمه.

6. خاتمة:

يحتاج تحويل أجندة إفريقيا 2063، من مجرد تخطيط وتصميم نظري إلى واقع ملموس، يمكن أن يعيشه الناس عموما ويستفيد منه الفرد الإفريقي على وجه الخصوص، إلى إعادة بناء الفكر السياسي في إفريقيا

على نحو يصبح معه تعميم الديمقراطية، والحوكمة الرشيدة، أمر لا مفر منه، مع العمل على ضرورة إسكات البنادق، في المناطق التي تشهد نزاعات مستمرة.

نتائج الدراسة:

- إن واقع التنمية في أفريقيا أعقد مما يتصوره عموم الناس ولا يمكن حصره في أزمات اقتصادية أو سياسية أو أمنية في حد ذاتها، بل هو أعمق من ذلك بكثير، في ظل تداخل فواعل خارجية في مصير القارة.

- إن الاقرار بإخفاق القارة تنمويا، لاسيما فشل حل المبادرات السابقة يستلزم بناء استراتيجيات محلية فعالة في ظل البرامج الاقليمية (الأجندة الإفريقية 2063) والدولية (خطة التنمية المستدامة لعام 2030 للأمم المتحدة)، دون إغفال أهمية معالجة مختلف الأزمات، التي تستهدف أمن واستقرار القارة، خاصة إنجاح مبادرة إسكات البنادق والعمل على تكريس الحكم الراشد كعقيدة راسخة بين الأجيال لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

- بالنسبة للجزائر، كغيرها من دول الاتحاد الإفريقي الأخرى، سجلت تأخرا كبيرا في تجسيد المشاريع المبرمجة خاصة في ظل الظروف العصيبة التي مرت بها، منذ الشروع الفعلي في تجسيد أجندة 2063.

- ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة واكتفائها باستخراج المواد الأولية دون اللجوء الى نقل التكنولوجيات الحديثة الى بلد الاستقطاب، أبقى على الوضع القائم في غالبية الدول الإفريقية، الشيء الذي ولد حالة من الإحباط في نفوس أبناء القارة ودفعهم إلى ركوب موجة الهجرة.

الاقتراحات:

- الحرص على تشجيع وتثمين المشاريع الخلاقة للثروة، المقترحة من طرف الطاقات البشرية المحلية، لكونها الأدرى باحتياجات البلد وبخصوصياته، مع تحسين بيئة الاعمال للاستثمارات الأجنبية المباشرة البناءة باعتماد قاعدة رابع رابع، لنقل التكنولوجيا للمستثمرين والمتعاملين المحليين.

- إدراج برامج استدرائية مستعجلة مدعمة بتمويلات اضافية، لتدارك التأخر المسجل في تجسيد الخطط التنموية المبرمجة، بسبب التجاوزات المختلفة وما ترتب عن جائحة كورونا " كوفيد 19"، والتي حالت دون إطلاق تلك المشاريع الهامة.

- مراجعة الشراكات القديمة التي تركز تبعية إفريقيا المطلقة للآخر، وباعتماد شراكات بينية، مفيدة ومتوازنة في الداخل الأفريقي وخارجه، تحقيقاً لمصلحة الشعوب الإفريقية.

6. قائمة المراجع:

- سليمان يوسف، تأثير التقسيم الاستعماري على تشكل الدول الحديثة في إفريقيا، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1، رقم 3، 15 ماي 2020، ص 71
- Giovanni carbone, Lucia ragazzi, Back from the barracks: The 2021 Comeback of Putschist Africa, Italian Institute For international Political Studies. 18 Decembre 2021. <https://ispionline.it/en/pubblicazione/back-barraks-2021-comeback-putschist-Africa-32642>. seen 23 Nov. 22.
- سيد أحمد ولد أمير، الديمقراطية في إفريقيا، قراءة في المسار والمصير، مركز الجزيرة للدراسات، تقرير منشور 15 مارس 2017، ص 5؛
- بالروبيح سماعيل، علالي حكيمة، بناء الدولة في إفريقيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. العدد الثامن، 08 جانفي 221، ص 231؛
- تيد روبرت غير، لماذا يتمرد البشر، الترجمة، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى. دبي، 2004، ص 202؛
- برتراند بادوي غي هيرمت، السياسة المقارنة: الترجمة، عزالدين خطابي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، بيروت، 2013، ص 195
- أنور الجمعاوي، أجندة إفريقيا 2063: طموحات وتحديات، العربي الجديد، 15 سبتمبر 2022؛
- ملتقى التواصل والتداخل في إفريقيا، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان، ملتقى الجامعات الإفريقية، جانفي 2006، ص 179
- Joseph Siegle, Les coups d'Etats en Afrique et le Rôle Des Acteurs Extérieurs, Africa center for Strategic Studies. 03 janvier 2022. P 01,
- ويكن فازية، التدخل الخارجي وتحديات استقرار الدولة في إفريقيا-منطقة الساحل أنودجا-، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 03، الشهر 05، 2020.
- أمريوردي، صخري سفيان، التنمية الاقتصادية في إفريقيا بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 03، سبتمبر 2021.
- مكتب العمل الدولي، العمل اللائق من أجل تنمية إفريقيا، تقرير المدير العام الاجتماع الإقليمي الإفريقي العاشر، الطبعة 1. أديس أبابا ديسمبر 2003.
- تقرير مجموعة بنك التنمية الإفريقي، الإطالة على الاقتصاد الإفريقي 2019 <https://www.afdb.org/ar>
- Emma Hooper, Valentine Le Clainche, Clément Seitz, L'endettement de l'Afrique subsaharienne, Direction générale du Trésor – République française, janvier 2022.
- <https://www.wathi.org/lendettement-de-l'Afrique-subsaharienne-direction-generale-du-tresor-janvier-2022/#:~:text=La%20dette%20publique%20africaine%20a,en%20risque%20%C3%A9lev%C3%A9%20de%20surendettement%20%C2%BB>. Le 23/11/2022.
- The world Bank, <https://data.worldbank.org/indicator/DT.ODA.ALLD.CD?locations=ZG-RW>.

- عمي ذهبية، سعودي يسمينة، الحركات الانفصالية في إفريقيا المعاصرة - انفصال الإقليم الشرقي لنيجيريا (1967-1970) أنموذجاً-، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021.
- مسيح الدين تسعديت، خصوصيات النزاعات الإفريقية وتداعياتها على آليات الإدارة: حالة مالي، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 23، جوان 2016.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp، تقرير حول التنمية في العالم 2010. <https://www.un.org>
- منظمة العمل الدولية، الوثيقة AFRM.12/D.3، تقرير الاجتماع الإقليمي الإفريقي الثاني عشر، جوهانسبورغ، أكتوبر 2011، ص 11 و 12؛
- وسيلة شابو، مستقبل الاقتصاديات الإفريقية وفق أجندة 2063، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس 2020، ص 01؛
- تقرير مفوضية الاتحاد الإفريقي عن الاجندة الإفريقية 2063، https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/12582-wd-agenda_2063_ar_0.pdf
- الاتحاد الإفريقي، اللجنة الوزارية بشأن تنفيذ أجندة 2063، تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063، مايو 2017، ص 9؛
- <https://www.au.int/sites/default/files/pages/32828-file-progress-report-on-the-implementation-of-agenda-2063-first-ten-year-implementation-plan.pdf> ،
- محمود زكريا محمود إبراهيم، أجندة إفريقيا 2063 ما بين المرتكزات والتقدم المحرز، مركز فاروس للاستشارات والدارسات الاستراتيجية، 30 أوت 2021، <https://pharostudies.com/?p=7620>،
- باسم رزق عدلي مرزوق، الإطار الفكري لأجندة الاتحاد الإفريقي 2063، القاهرة، 2063، <https://www.sis.gov.eg/UP/6-45.pdf>
- ولد الصديق ميلود، 2022، هاجس التهديدات في منطقة الساحل وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، <https://www.alaraby.co.uk/opinion>